نظم الجمان

لترتيب ما سلف من أخبار الزمان

لابن القطان المراكشي

أبي محمد حسن بن علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي

(منتصف القرن السابع الهجري)

درسه وقدم له وحققه

الدكتور محمود علي مكي

أستاذ الأدب الأندلسي بكلية الآداب جامعة القاهرة

وعضو مجمع اللغة العربية

دار الغرب الإسلامي

لواجبه : صباح عبد اللطيف
اشتريته يوم : 6. 4. 95م
١٧ ثمين
لمكتبه : الأبستة .
قرب المسجد الكبير

نظم الجمان

لترتيب ما سلف من أخبار الزمان

لابن القطان المراكشي

أبي محمد حسن بن علي بن محمد بن عبد الملك الكتاني

(منتصف القرن السابع الهجري)

درسه وقدم له وحققه

الدكتور محمود علي مكي

أستاذ الأدب الأندلسي بكلية الآداب جامعة القاهرة

وعضو مجمع اللغة العربية

دار الغرب الإسلامي

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

1990

دار الغرب الإسلامي

ص.ب: 5787 - 113

بيروت - لبنان

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الثانية

هذه هى الطبعة الثانية من الكتاب الذى نقدم بين يديه بتلك السطور ، بعد خمس وعشرين سنة من ظهور طبعته الأولى (فى سنة 1964) فى تطوان ، تلك المدينة الجميلة من مدن شمال المغرب العربى الشقيق . وكانت الطبعة الأولى قد صدرت وعلى غلافها أن الكتاب من منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة محمد الخامس بالرباط وبمساهمة المركز العلمى الجامعى للبحث العلمى وتحت إشراف معهد مولاى الحسن للبحوث فى تطوان .

وتطوان مدينة أحمل لها أجمل الذكريات ، فقد كانت أول ما عرفته من مدن المغرب الأقصى ، هذا البلد الطيب الحبيب الذى كان من أكثر بلاد عالمنا العربى حفاظاً على تراثه العربى ومنافحة عن شخصيته الإسلامية إزاء هجمات الاستعمار الشرسة ، كما كان ولا يزال مستودعاً لثقافة الأندلس وفكرها بعد أن غربت شمس الإسلام عن تلك البلاد . وقد لقيت من أهل تطوان منذ أن حللت فى رحابها لأول مرة من الحفاوة والإكرام ما لا يزال لسانى يلهج به . ولم يشب صفاء هذه الذكريات المحببة إلى النفس إلا أن ذلك الكتاب الذى آثرت به تطوان رمزاً لمحبتى لها قد صدر فى طبعة رديئة أصابها من التشوه والتحريف والأخطاء ما لا مزيد عليه ، حتى إننى اضطررت لإلحاق ست صفحات من الاستدراكات والتصويبات لم أسجل فيها إلا أبرز الأخطاء ، وحتى هذه القائمة لم تسلم بدورها أيضا من التحريف . وحمدت الله عند صدور الكتاب آنذاك على أنه لم يطبع منه إلا نسخ قليلة لا تتجاوز بضع مئات ، وإن كنت آسفاً لأن الانتفاع به لم يكن على ما كنت أرجو له من السعة والانتشار .

ولست أود الاسترسال فى هذا الحديث المؤلم ولا فيما أعقب نشر الكتاب

على تلك الصورة من جرائر كان من بينها أن رثت حبال المودة بينى وبين أصدقاء كانت لهم فى نفسى مكانه أثيرة ، وإن لم ينل ذلك من حب تأثل فى نفسى لبطوان رعاها الله ورعى ساكنيها .

وترتب على ما ذكرته من أمر الكتاب أننى أعرضت عن النظر فيه من جديد قرابة ربع قرن ، وكنت أردد حينما ألتقى به قول شاعرنا القديم :

إذا انصرفت نفسى عن الشىء لم تعد إليه بوجه آخر الدهر تقبلُ

إلى أن جمعتنى الظروف بالصديق العزيز الناشر التونسى الحاج الحبيب اللمسى صاحب الفضل الكبير فى الاهتمام بنشر التراث المغربى والأندلسى ، فألحَّ علىَّ فى إخراج طبعة جديدة من هذا الكتاب الذى أفسدته طبعته الأولى ، ولم يكن أمامى إزاء حماسته وغيرته إلا أن أستجيب لرغبته شاكراً له ومقدراً عنايته الكريمة . وهكذا استخرت الله وشرعت فى إعداد هذه الطبعة الثانية التى تكفلت بها مكتبة الخانجى ، وهى طبعة أرجو أن تكون تكفيراً عما ارتكب فى حق الكتاب فى طبعته الأولى . ويكفى أن أقول إنها سلمت — إن شاء الله — مما كان يعتور الأولى من أخطاء كثيرة لم تكد تسلم منها صفحة واحدة ، وإن فيها إضافات كثيرة كانت ثمرة لتقدم البحث العلمى حول تاريخ المغرب والأندلس خلال السنوات الأخيرة . وقد كنت رجعت فى الطبعة الأولى إلى مصادر كانت لا تزال مخطوطة ، منها على سبيل المثال قطعة من « البيان المغرب » خاصة بدولة المرابطين كانت مما تفضل بإعارتى إياها المستشرق الإسبانى أمبروسيو أويثى ميراندا قبل أن ينتقل إلى الدار الآخرة ، ثم نشرت بعد ذلك مرتين ، وكذلك كتاب « المن بالإمامة » لابن صاحب الصلاة الذى قام بتحقيقه الصديق العالم الجليل الدكتور عبد الهادى التازى ونشره فى بيروت ، وأجزاء من كتاب « الذيل والتكملة » لابن عبد الملك المراكشى قبل أن يضطلع بتحقيق أسفاره الصديقان الدكتور إحسان عباس ومحمد بنشريفة . وكذلك تمت خلال السنوات الأخيرة إعادة طبع

عدد من المصادر الرئيسية فى تاريخ المغرب مثل القسم الموحدى من كتاب « البيان المغرب » و« الحلل الموشية » و« روض القرطاس » و« الذخيرة السنية » . وحملنى ذلك على إعادة النظر فى كثير من حواشى « نظم الجمان » ومراجعتها وجعلها مساوقة لتلك الطبعات الجديدة التى أصبحت فى متناول أيدى القراء .

على أن أهم ما أصاب هذه الطبعة الجديدة من تغيير كان فى الدراسة التى قدمت بها للكتاب والتى كان موضوعها تحقيق نسبة الكتاب وسيرة مؤلفه . وكنت فى الطبعة الأولى قد تبينت خطأ النسبة التى أثبتها ليفى بروفنسال ، وهو أول من عَرَّف بالكتاب ونشر صفحات منه ، وكان قد بدر إلى ظنه أنه لأبى الحسن على بن محمد بن عبد الملك الكتامى الفاسى المراكشى المعروف بابن القطان (والمتوفى سنة 1231/628) ، وتابعه على ذلك كل من أتى بعده من الباحثين . غير أننى رجحت ترجيحاً قريباً من اليقين أن الكتاب لابد أن يكون لابن لهذا المؤلف مختلفٍ فى اسمه وكنيته ، وأن هذا الابن قد امتدت به الحياة نحواً من عشرين سنة بعد وفاة والده . ولهذا فقد أفردت صفحات لتتبع حياة الرجلين : ابن القطان الأب وابنه ، بقدر ما أعانت المصادر التى كانت تحت يدى . ولم أكد أشرع فى إعداد الكتاب ودفعه للمطبعة حتى وافانى البريد بهدية قيمة مما اعتاد أخى الدكتور محمد بنشريفة أن يتحفنى به من جهوده وجهود زملائه من علماء المغرب ، وكانت فى هذه المرة السفر الثامن من كتاب « الذيل والتكملة » لابن عبد الملك المراكشى (طبعة الرباط سنة 1984) وقد تصدرت هذا السفر دراسة طويلة مستقصية لحياة ابن عبد الملك ومؤلفاته وتلاميذه ، كما تضمن الكتاب نفسه ترجمة مطولة لابن القطان الأب حافلة بالأخبار الجديدة عن سيرته ومتضمنة تفاصيل كثيرة عن ابنه أبى محمد حسن الذى ثبت لى أنه هو نفسه مؤلف « نظم الجمان » . وهكذا قطعت هذه المعلومات الجديدة الشك باليقين ، وأثبتت أننى لم أبعد عن الصواب فيما رجحته فى طبعة الكتاب الأولى .

وبهذا كان علىَّ أن أعيد صياغة تقديمى للكتاب مضيفاً إليه كل ما استصفيته من هذا المصدر وغيره مما صدر خلال السنوات الأخيرة . ثم زدت على ذلك عدداً من الفهارس الجديدة التى أخلت بها الطبعة الأولى . وقد اقتضى العمل منى فى هذه الإضافات جهداً كبيراً على ضيق فى الوقت وزحمة من المشاغل ، فعسى أن يكون فى هذا الجهد ما يفيد الباحثين فى تاريخ مغربنا العربى وسد بعض الثغرات فى دراسة ماضيه القديم .

ولا يبقى لى بعد ذلك إلا التوجه بالشكر أولاً للصديق الكريم الحاج الحبيب اللمسى وللقائمين على طبع الكتاب فى مكتبة الخانجى الذين أذكر لهم صبرهم علىَّ خلال الوقت الطويل الذى استغرقه العمل فى الكتاب وما اقتضته المراجعات من تصحيحات وتغييرات كثيرة ، وأخص بالذكر منهم الأخ العزيز الأستاذ محمد الخانجى ، ثم أعبر عن شكرى الجزيل لكل من أعاننى على استكمال هذا العمل ولا سيما ابن أختى الشاب النابه محمد مغربى مكى الذى اضطلع بالجانب الأكبر من إعداد فهارس الكتاب وأفادنى ببعض الملاحظات التى تكشف عن مواهب واعدة بمستقبل مشرق فى ميدان التحقيق والبحث العلمى ، ولا أنسى أن أقدم الشكر كذلك للأخ العزيز الدكتور محمد عبد الوهاب خلاف الذى راجع معى فصولا من هذا الكتاب .

ولا يفوتنى أن أنوه أخيراً – بل أولاً – بفضل شيخى أستاذ المحققين عالمنا الكبير أبى فهر محمود محمد شاكر الذى نرجو أن يوفقنا الله للاقتداء به والسير على هدى خطاه مد الله فى عمره ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

الجديدة فى 23 جمادى الآخرة 1410 هـ
20 يناير 1990 م

محمود على مكى

تقديم

تمهيد :

بقى تاريخ المغرب والأندلس في ظل دولتي المرابطين والموحدين يكتنفه الغموض والاضطراب حتى نهاية القرن الماضي ، فقد كانت مراجعنا عنه لا تتعدى بضعة كتب لم توله من العناية ما هو جدير به ، مثل كتاب « العبر » لابن خلدون و « الحلل الموشية » لمؤلف مجهول و « روض القرطاس » لابن أبي زرع و « المعجب » لعبد الواحد المراكشي و « تاريخ الدولتين » للزركشي و « الكامل » لابن الأثير ، ولهذا فقد كانت كتابة تاريخ علمي دقيق لهاتين الدولتين أمراً عسيراً كل العسر ، لم يقدم عليه في القرن الماضي إلا المؤرخ الألماني جوزيف أشباخ في كتابه عن المرابطين والموحدين الذي قام بترجمته البحاثة المصري الأستاذ محمد عبد الله عنان ، وهو محاولة طيبة إلا أنه لم يستطع – بحكم قلة المراجع المعروفة في أيام المؤلف – ان يسد الفراغ أو يفي بالغرض . ثم اضطلع المستشرق الهولندي العظيم رينهارت دوزي بكتابة « تاريخ المسلمين في الأندلس » فأنجز منه ثلاثة أجزاء وقف بها عند فتح المرابطين للأندلس ، وأعقبه الأستاذ ليفي بروفنسال ، ولكنه لم يتعد بدوره نهاية الخلافة الأموية في الأندلس ، وإن كان كتابه يدل على مدى التقدم الذي أحرزته الدراسات الأندلسية منذ أن وضع دوزي كتابه حتى العصر الحاضر .

على أن السنوات الأخيرة شهدت اهتماما متزايدا من جانب بعض الباحثين من عرب ومستشرقين بالدولتين المرابطية والموحدية اللتين اتحدت تحت رايتهما بلاد المغرب والأندلس في نظام سياسي واحد ، فقد نشر عدد كبير من النصوص المتعلقة بهما ، وتقدمت الأبحاث الجزئية الخاصة بهما تقدما ملحوظا . وكان على رأس هذه النصوص الجديدة كتاب « أعز ما يطلب » لمحمد بن تومرت المهدي الذي نشره لوشياني في الجزائر سنة 1903 مع تقديم عظيم القيمة

للمستشرق جولد تسيهر ، ثم كتاب « أخبار المهدي بن تومرت » لأبي بكر الصنهاجي الملقب بالبيذق مع مجموعة أخرى من الرسائل الموحدية و « مجموع رسائل موحدية من إنشاء كتاب الدولة المؤمنية » ، وقد نشر ليفى بروفنسال الكتابين في باريس سنة 1928 وفي الرباط سنة 1938 على الترتيب . كذلك قام الدكتور حسين مؤنس وكاتب هذه السطور بنشر عدة مجموعات من رسائل الدولة المرابطية ، هذا إلى غير ذلك من نصوص ليست تاريخية بمعنى الكلمة وإن كان لها قيمة كبيرة في إجلاء الكثير من جوانب الحضارة المغربية والأندلسية في ظل هاتين الدولتين العظيمتين .

أما الأبحاث الحديثة فقد نشر منها في السنوات الأخيرة كتابان عن دولة المرابطين ، أحدهما بالعربية للدكتور حسن أحمد محمود « قيام دولة المرابطين » (القاهرة سنة 1957) والآخر بالإسبانية للدكتور خاثينتو بوسك فيلا وعنوانه « المرابطون » (تطوان سنة 1956) ، وهما بحثان طيبان اجتهد مؤلفاهما ما وسعهما الاجتهاد ، غير أن كتابة تاريخ شامل لدولة المرابطين ما زالت أمراً سابقا لأوانه ، إذ ما زالت هناك نصوص مخطوطة لا غنى عنها لمؤرخ هذه الدولة ، وكثير منها لم يكن بعد متيسرا بين يدي هذين الباحثين .

وأما الدولة الموحدية فقد كانت أسعد حظا من تلك ، إذ توفر عليها عالم إسباني يعتبر حجة في تاريخ المغرب والأندلس بين القرنين الخامس والسابع الهجريين ، ونعني به الأستاذ أمبروسيو أويثي ميراندا الذي ظل حتى وفاته منذ سنوات قليلة عاكفا على العمل في هذا الميدان عملا متواصلا بين ترجمة وتأليف ونشر نصوص . وأعانه على ذلك سعة اطلاعه على المراجع الإسلامية والمسيحية على السواء ، ثم إحاطته بجميع النصوص العربية التي تناولت دولتي المرابطين والموحدين ، إذ توفر لديه كل ما صدر عنهما من كتاب مطبوع وما احتفظت به خزائن الكتب من أصل مخطوط ، فقام أولا بترجمة نصوص « الحلل الموشية » و « المعجب » و « البيان المغرب » إلى الإسبانية ، وبدأت له في أثناء ذلك أصول

فريدة من مخطوطات متصلة بهذا الموضوع ، منها القسم الثاني من كتاب « المن بالامامة » لابن صاحب الصلاة ، والجزء الوحيد المعروف لنا من هذا التاريخ القيم لدولة الموحدين هو الذي يوجد الآن في مكتبة « البودليانا » في أوكسفورد [1] ثم عدة نسخ مخطوطة من كتاب « البيان المغرب » لابن عذاري المراكشي ، وهو يعتبر أوسع المصادر التاريخية حول عصر المرابطين والموحدين ، فتوفر على نشره ، وأخرج منه طبعتين في تطوان في سنتي 1956 و 1960 [2] فضلا عن قطع أخرى عثر عليها بعد ذلك ، ومكنه هذا من إخراج كتابه القيم « التاريخ السياسي لدولة الموحدين » (تطوان 1956 — 1957) ، وهو خير ما صدر في هذا الميدان حتى اليوم .

وقد كان من بين المصادر التي رجع إليها أويثي جزء من كتاب « نظم الجمان » كان قد أعاره إياه المستشرق الفرنسي الاستاذ ليفي بروفنسال ، بعد أن نشر هذا منه قطعاً من قبل دون أن يعرف أن مؤلفه هو ابن القطان الكتامي على وجه التأكيد .

واتفق بعد موت الأستاذ ليفي بروفنسال سنة 1956 أن معهد الدراسات الإسلامية تمكن من شراء جزء من تركته من المخطوطات العربية ، وكان من بين هذه المخطوطات تلك القطعة الباقية من « نظم الجمان » ، فعكفت عليها واجتهدت في تحقيق النص وخدمته حسب هذه المخطوطة الوحيدة إذ أنني لا أعرف له نسخة أخرى في أي مكتبة من مكتبات العالم .

مؤلف الكتاب :

وقد كثر انتفاع الناس من كتاب « نظم الجمان » في القديم والحديث ، ولكن الغريب هو أن مؤلفه ربما كان أقل المؤرخين حظا من عناية متتبعي تراجم

---

1) قام على نشر هذا الكتاب الأستاذ عبد الهادي التازي ، وطبعه في بيروت سنة 1964 .

2) صدرت الطبعة الأولى بتحقيق الأستاذ أويثي وحده ، وأما الثانية وهي أكمل وأحسن من سابقتها فقد ساهم فيها الأستاذان محمد بن تاويت ومحمد ابرهيم الكتاني . (تطوان 1960) ، ثم صدرت بعد ذلك طبعة ثالثة أكمل من سابقتيها وأصح (دار الغرب الإسلامي ، بيروت 1985) .

الرجال ، إذ لا نجد أحداً اختصه بترجمة مفردة ولا عنى بالحديث عنه كما عنوا بمن هم أقل كثيراً من طبقته ، حتى اسمه وكنيته اختلف فيهما من أشاروا إليه إشارات عابرة كما سنرى .

وذلك أن معظم من نقلوا عن كتاب « نظم الجمان » مثل ابن عذارى المراكشي وصاحب « الحلل الموشية » وابن الخطيب الغرناطي يكتفون بأن يذكروا الاسم الذي اشتهر به المؤلف أي « ابن القطان » دون أن يضيفوا إلى ذلك علماً مميزاً ، وهذا هو ما أوقع الباحثين المحدثين في خطأ لم يكد يسلم منه أحدهم منذ أن جرهم إليه الأستاذ ليفي بروفينسال الذي كان أول من أشار إلى قيمة الكتاب ونشر فصولا منه ذلك أن الباحث الفرنسي تنبه إلى شخصية عالم مشهور ترجم له بعض المؤرخين المغاربة والأندلسيين وكانت له صلة وثيقة بالموحدين هو « أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك بن يحيى الكتامي الفاسي المعروف بابن القطان » والمتوفى سنة 628 هـ. (1230 م .) ، فظن أن هذا هو صاحب « نظم الجمان » [1] ، وزاد من عقيدة ليفي بروفنسال فيما سبق إليه ظنه أنه رأى ابن القطان يذكر في معرض بعض الأحاديث النبوية في « النظم » أنه ألف كتاباً باسم « الإحكام » [2] ثم رأى في ترجمة علي بن محمد بن عبد الملك بن القطان المذكور أن له كتابا في شرح « الأحكام » لعبد الحق بن عبد الرحمن الاشبيلي [3] ، فأكد ذلك ظنه بأن ابن القطان هذا هو صاحب « النظم » ، وعلى ذلك تابعه بعض

---

1) انظر ليفي بروفنسال : « ست قطع مخطوطة من تاريخ مجهول المؤلف لظهور الدولة الموحدية » – في مجموعة الدراسات المهداة إلى ذكرى العالم الفرنسي رينيه باسيه ، ط . باريس 1925 ، المجلد الثاني ص 336 - 338 .

2) انظر نص نظم الجمان ص 171 .

3) ولد سنة 510 هـ. وتوفى سنة 581 ، وهو صاحب كتاب « الأحكام » الذي وضع منه نسخاً : كبرى وصغرى ووسطى ، ومن هذا الكتاب مخطوطات كثيرة في مكتبات متعددة . انظر فى ترجمته : بغية الملتمس للضبي ، رقم 1104 ؛ والتكملة لابن الأبار ، رقم 1805 ، وعنوان الدراية للغبريني ص 20 - 23 ؛ وبروكلمان : تاريخ الأدب العربي 458/1 والملحق 634/1 .

الباحثين اللاحقين مثل الأستاذ عبد السلام بن سودة [1] والدكتور أحمد مختار العبادي [2] ، وهذا خطأ يتكشف لنا بالمقابلة التاريخية ، فابن القطان المذكور توفي سنة 628 هـ . كما أجمع على ذلك مترجموه ، بينما نرى أن صاحب « نظم الجمان » قد أدرك خلافة المرتضي الموحدي أبي حفص عمر بن إسحاق بن يوسف بن عبد المؤمن [3] ، ونحن نعرف أن المرتضى ولى الخلافة بين سنتي 646 و 665 هـ . (1248 – 1266 م .) أي بعد وفاة ابن القطان المذكور بعشرين سنة على أقل تقدير . فالمؤلف إذن شخص آخر يحمل نفس اللقب والنسبة ، ولا يتفق مثل ذلك إلا إذا كان بين الرجلين قرابة وثيقة ، ولا أظنني أبعد عن الصواب إذا قلت إن صاحب « نظم الجمان » لابد ان يكون ابناً لذلك الفقيه المشهور الذي أولاه مؤرخو المغرب بعض عنايتهم كما سنبين في الصفحات التالية .

ابن القطان « الأب » : (562 - 628/1167 - 1231)

ولهذا فلا بأس فى أن نعرف شيئا عن ابن القطان الذى نزعم أنه أبو مؤرخنا ، إذ أن ذلك سوف يلقى الضوء الكاشف على حياة ابنه [4] .

---

1) في كتابه « دليل مؤرخ المغرب الاقصى » – تطوان 1950 ، ص 184 .

2) فى مقاله « دراسة حول كتاب الحلل الموشية فى ذكر الاخبار المراكشية وأهميته في تاريخ المرابطين والموحدين » – مجلة تطوان ، العدد الخامس سنة 1960 ، ص 140 .

3) انظر نص نظم الجمان ص 214 حيث ينص المؤلف على صلته بالخليفة المرتضى .

4) كنا فى تقديمنا للطبعة الأولى من هذا الكتاب قد استنتجنا – على سبيل الظن المقارب لليقين – أن النسبة التى رددها الباحثون المحدثون إلى أبى الحسن على بن محمد بن عبد الملك الكتامى المعروف بابن القطان المراكشى لا يمكن أن تكون صحيحة ، وأن المؤلف الحقيقى لا بد أن يكون ابناً له ، ولو أننا لم نستطع القطع باسمه وكنيته . ويسعدنى أن أذكر بين يدى هذه الطبعة الجديدة أن ذلك الاستنتاج كان صحيحاً تماماً . وكان الفضل فى الوصول إلى ما نقطع به الآن يرجع إلى ظهور السفر الثامن من كتاب « الذيل والتكملة » لابن عبد الملك المراكشى (الرباط 1984) بتحقيق الصديق الكريم والعالم الجليل الدكتور محمد بنشريفه ، مع دراسة قدم بها لهذا السفر فى نحو مائة وخمسين صفحة وترجم فيها لحياة ابن عبد الملك ترجمة تعد نموذجا للدقة والضبط والإتقان – شأن كل ما اعتدنا أن يطالعنا به الصديق بنشريفه =

وقد ترجم لابن القطان هذا مؤلفون كثيرون ، ولكن أوفى هذه الترجمات وأغناها بالمادة العلمية هى التى أوردها له ابن عبد الملك المراكشى فى « الذيل والتكملة » ، وهى تمتد على طول ثلاثين صفحة [1] . على أننا سنجتزىء من هذه التراجم بما كتبه عنه ابن القاضى فى « جذوة الاقتباس » :

« على بن محمد بن عبد الملك بن يحيى الكتامى ، من أهل مدينة فاس ، وأصله من قرطبة ، يعرف بابن القطان ، ويكنى أبا الحسن ، سمع أبا عبد الله بن الفخار وأبا الحسن بن النقرات ، وأبا عبد الله بن البقار [2] ، وأبا العباس بن سلمة اللورقى ، وأبا جعفر بن يحيى الخطيب ، وأبا ذر الخشني ، وأبا الوليد زكريا بن عمر القرطبي ، وأبا الحسن بن مؤمن ، وأبا عبد الله التجيبي ، وأبا البقاء يعيش بن القديم وغيرهم ، وممن كتب إليه ولقيه أبو جعفر بن مضاء ، وأبو محمد التادلى ، وأبو محمد بن الفرس ، وكتب إليه أبو عبد الله بن زرقون ، وأبو محمد بن عبيد الله ، وأبو خالد بن رفاعة ، وأبو الحسن بن كوثر ، وأبو عبد الله بن عروس ، وأبو محمد فليح ، وسواهم . وكان من أبصر الناس بصناعة الحديث وأحفظهم لأسماء رجاله ، وأشدهم عناية بالرواية ، مع التفنن فى المعرفة والدراية . وجمع برنامجاً مفيداً فى مشيخته ، ورأس طلبة العلم بمراكش ، ونال بخدمة السلطان دنيا عريضة . له كتاب « شرح الأحكام لعبد الحق » ، ومقالة فى الأوزان ، والنظر فى إحكام النظر . وحدث وأخذ عنه . وامتحن بالفتنة الحادثة بالمغرب أول سنة

= من أعمال علمية . وقد أفرد ابن عبد الملك فى هذا السفر ترجمة وافية لابن القطان « الأب » تضمنت إشارات عديدة إلى ابنه « أبى محمد حسن » الذى كان شيخاً لابن عبد الملك نفسه والذى ثبت لنا أنه مؤلف « نظم الجمان » . وهكذا قطع هذا النص الشك باليقين . على أن الترجمة المذكورة أفادتنا بأخبار أخرى تزيد الأمر جلاء فيما يتعلق بحياة الرجلين : الأب والابن وتطلعنا على علاقتهما بخلفاء الموحدين .

1) السفر الثامن ، رقم 10 ص 165 - 195 .

2) فى طبعتى الجذوة « ابن البقال » وهو تحريف صححه الدكتور بنشريفه ، ص 165 ، حاشية 42 .

إحدى وعشرين وستمائة ، فخرج من مراكش ، وعاد إليها ، واضطرب أمره إلى أن توفى بسجلماسة وهو متولى قضائها من علة البطن أول شهر ربيع الأول سنة ثمان وعشرين وستمائة » [1] .

ولا تخرج الترجمات الأخرى لابن القطان عما ذكره ابن القاضى وإن كانت فيها زيادات وتفصيلات أخرى تستحق أن نتوقف عندها [2] ، هذا باستثناء الترجمة التى أفردها له ابن عبد الملك ، وهى أحفلها بالمادة مما يحملنا على أن نستصفى ما فيها من فوائد .

ونورد فى البداية ما ذكره ابن الزبير حول كتابه عن « الأحكام » لأبى محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الإشبيلى ، فهو لا يقول إنه شرح له وإنما عنوانه عند ابن الزبير – وكذلك عند ابن عبد الملك – « [بيان] الوهم والإيهام ، الواقعين فى كتاب الأحكام » ثم يضيف إلى ذلك قوله : « وهو من أجل التواليف فى بابه ، وإن كان لا يخلو من بعض تعسف وتحامل » [3] . ولسنا نعلم إن كان هذا كتابا آخر غير شرحه للأحكام أو أنه نفسه الشرح المذكور ضمنه ابن القطان مآخذه على كتاب عبد الحق الإشبيلى . وعلى كل حال ، فقد وصلت إلينا عدة نسخ مخطوطة من كتاب « الوهم والإيهام » بشهادة بروكلمان [4] .

كذلك نسجل اختلاف مترجمى ابن القطان حول أصله وموطنه ،

1) جذوة الاقتباس ، ط . فاس الحجرية سنة 1309 ص 298 - 299 .

2) ابن الأبار : التكملة ، رقم 1920 ؛ ابن الزبير : صلة الصلة ، نشر ليفى بروفنسال ، ط . الرباط سنة 1938 رقم 268 ص 131 - 132 ؛ أحمد بابا التنبكتى : نيل الابتهاج بتطريز الديباج (على هامش الديباج المذهب لابن فرحون) ط . القاهرة سنة 1351 ص 200 - 201 ؛ رحلة العبدرى ص 140 ؛ شمس الدين الذهبى : تذكرة الحفاظ 1704/4 ؛ العباس بن إبراهيم المراكشى : الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام 75/9 ؛ ابن العماد الحنبلى : شذرات الذهب 128/5 ؛ بونس بويجس : المؤرخون والجغرافيون الأندلسيون (ط . مدريد 1898) ص 276 ، رقم 233 .

3) صلة الصلة ص 132 .

4) بروكلمان : تاريخ الأدب العربى ، الأصل الألمانى 458/1 ، والملحق 634/1 ، 678/2 .

وهو اختلاف لا يخلو من دلالة لها مغزاها . فابن عبد الملك يقول إنه « فاسى سكن مراكش [1] » ، وابن القاضى يجعله « من أهل مدينة فاس وأصله من قرطبة » . أما من ترجم له من الأندلسيين فإنهم يعدونه أندلسيا مع أن من الواضح أنه ولد فى فاس وعاش معظم حياته فى المغرب . فابن الأبار – مع اعترافه بأنه فاسى – يترجم له بين الأندلسيين ، ولا يضمه إلى « الغرباء » . وابن الزبير يقول إنه « من أهل قرطبة » ، وابن سعيد فى رسالته التى ذيل بها رسالة ابن حزم فى فضل الأندلس يصفه بـ « القرطبي الساكن بحضرة مراكش » [2] . وفى هذا الاختلاف مظهر من مظاهر التنافس بين علماء الأندلس والعدوة المغربية ، فقد كان كل من الفريقين يجتهد فى أن يضم إلى وطنه من العلماء من ظهر نبوغهم وتبريزهم فى مجال من مجالات المعرفة . وقد تنبه الدكتور بنشريفه إلى هذه الظاهرة عند دراسته لابن عبد الملك فسجل اعتزازه بمغربيته وامتعاضه من تعصب بعض الأندلسيين واهتضامهم حق أهل العدوة وقلة إنصافهم لهم ، وكان ابن الأبار بصفة خاصة هدفاً لهجوم ابن عبد الملك واتهامه بالعصبية لأنه عد من أهل الأندلس « جماعة من الناقلة إليها » أى من الطارئين عليها وغير القاطنين فى الأصل بها « تشبعا واستكثاراً وإفراطا فى التعصب الذى كان الغالب عليه حتى غلا فيه » وقد أورد ابن عبد الملك أمثلة عديدة لهؤلاء العلماء الذين أدرجهم ابن الأبار بين الأندلسيين إفراطا فى التعصب ، نذكر من بينهم ابن المناصف الذى كان مولده بتونس أو المهدية والذى ختم ابن الأبار ترجمته بقوله « وذكره فى الغرباء لا يصلح ضنانة بعلمه على العدوة » [3] . وابن القطان – كما رأينا – يصلح مثالا آخر لهذا التنازع عليه بين العدوتين .

وقد استوفى ابن عبد الملك ذكر شيوخ ابن القطان ، إذ أنه نقل ثبت

1) ويحدد مولده فى فاس بفجر يوم عيد الأضحى سنة 562 (27 نوفمبر 1167) .
2) رسالة ابن سعيد فى فضل الأندلس حسبما أوردها المقرى فى نفح الطيب 180/3 .
3) انظر تقديم الدكتور بنشريفه للسفر الثامن ص 88 - 89 .

أسمائهم من برنامجه الذى ذكر أنه عمله بأخرة من عمره بعد الخمس والعشرين وستمائة ؛ كما أفاض فى ذكر تلاميذه منهيا كلامه عنهم بقوله « فى خلق لا يحصون كثرة أخذوا عنه بمراكش وغيرها من بلاد العدوة إلى إفريقية وبالأندلس » [1] .

وجدير بالذكر أنه ينص على أن من بين من رووا عنه ابنيه : أبا محمد حسن شيخ ابن عبد الملك وأبا عبد الله الحسين ، وكذلك ابن أخته أبا على عمر ابن محمد بن على بن عمار [1] .

كذلك أورد ابن عبد الملك قائمة طويلة بكتب ابن القطان زاد فيها على ما ذكره مترجموه الآخرون . هذا فضلا عما عنى بكتابته بخطه من أصول الحديث ، منها نسخة بخطه من « صحيح مسلم » و « السنن » لأبى داود . أما مؤلفاته هو فقد ذكر ابن عبد الملك من بينها :

– كتاب فى الرد على أبى محمد ابن حزم فى كتاب « المحلى » مما يتعلق به من علم الحديث .
– كتاب فى أحكام الجنان ، مجلدان متوسطان .
– شيوخ الدارقطنى ، مجلد متوسط .
– النظر فى إحكام النظر ، وقد ذكره المترجمون الآخرون ، إلا أن ابن عبد الملك يعقب على هذا العنوان بقوله « وهذا الاسم من تسمية ابنه شيخنا أبى محمد » .
– النزع فى القياس ، لمناضلة من سلك غير المهيع فى إثبات القياس ، وهو فى الرد على أبى على عمر بن محمد بن على الصنهاجى المعروف بابن الطوير (المتوفى سنة 622) . ويكرر ابن عبد الملك هنا عبارته السابقة « وهذه التسمية لشيخنا أبى محمد ابنه أيضا » .
– تقريب الفتح القسى ، مجلد متوسط ، (يبدو أنه شرح أو اختصار لهذا الكتاب المعروف من كتب ابن العماد الإصبهانى) .

1) السفر الثامن ص 166 .

– تجريد من ذكره الخطيب فى تاريخه من رجال الحديث بحكاية أو شعر ، مجلدان متوسطان .

– ما يحاضر به الأمراء ، مجلد متوسط .

– أسماء الخيل وأنسابها وأخبارها ، مجلد متوسط .

– أبو قلمون ، مجلدان ضخمان .

– كتاب حافل جمع فيه الحديث الصحيح محذوف السند حيث وقع من المسندات والمصنفات ، كمل منه كتب الطهارة والصلاة والجنائز والزكاة ، فى نحو عشرة مجلدات .

– مسائل من أصول الفقه ، زعم أنه لم يذكرها الأصوليون فى كتبهم ، مجلد لطيف .

ويورد ابن عبد الملك بعد ذلك أسماء عدد من رسائله التى يسميها « مقالات متنوعة المقاصد » فيذكر منها :

– مقالة فى الإمامة الكبرى .

– مقالة فى القراءة خلف الإمام .

– مقالة فى الوصية للوارث .

– مقالة فى المنع من إلقاء التَّفَث فى عشر ذى الحجة للمضحى .

– مقالة فى صنع المجتهد من تقليد المحدث فى تصحيح الحديث لدى العمل .

– مقالة فى الدين يوضع على يد أمين فيتعدى فيه .

– مقالة فى مشاطرة العمال .

– مقالة فى الأوزان والمكاييل .

– مقالة فى الطلاق الثلاث .

– مقالة فى الأيمان اللازمة .

– مقالة فى الختان .

– مقالة فى التسفير (أى تجليد الكتب) .

– مقالة فى معاملة الكافر (جمعها للخليفة الموحدى الناصر حين وفد عليه البابوج [1] ملك ليون) .

– المقالة المعقولة فى حكم فتوى الميت والفتوى المنقولة .

– مقالة فى فضل عاشوراء وما ورد فى الإنفاق فيه على الأهل .

– مقالة فى حث الإمام على القعود لسماع مظالم الرعية .

– مقالة فى تبيين التناسب بين قول النبى (ص) « يتوب الله على من تاب » وما قبله من الحديث .

– مقالة فى تفسير قول المحدثين فى الصحيح إنه حسن .

– مقالة فى تحريم التساب .

– مقالة فى الوصية بالجنين .

– مقالة إنهاء البحث منتهاه عن مغزى من أثبت القول بالقياس ومن نفاه . ويعقب على هذا العنوان بقوله « وهذه التسمية لشيخنا أبى محمد ابنه أيضا » .

صلته بخلفاء الموحدين :

ونعرف ممن ترجموا لابن القطان أنه كان وثيق الصلة بخلفاء دولة الموحدين ، يقول ابن عبد الملك : « وكان معظماً عند الخاصة والعامة من آل دولة بنى عبد المؤمن » ، وكان يعقوب المنصور (الذى حكم بين 580 — 1198 و81184/595) هو أول من قربه وأحظاه ، إذ عينه لقراءة الحديث بين يديه . وما زالت مرتبته ترتقى لدى المنصور حتى مضى لسبيله وخلفه ابنه محمد الناصر ، فظل ابن القطان على حظوته عنده ، وكذلك كان أمره فى أيام ابنه

---

1) البابوج (ويكتب أيضا البيوج) هو لقب ملك ليون ألفونسو التاسع Alfonso lx وهو بعجمية الأندلس El Baboso وقد فسره عبد الواحد المراكشى بأنه « الكثير اللعاب » وهو تفسير صحيح لأنه مشتق من اللفظ الإسبانى Baba أى اللعاب .

يوسف المستنصر حتى وفاة هذا الخليفة سنة 620 (1223) . ومعنى هذا أن ابن القطان ظل مقربا من الخلفاء الموحدين الثلاثة قرابة أربعين سنة ، كان خلالها متفرداً بالرياسة . على أن مكانته بدأت فى الاهتزاز فى أيام المستنصر . ويشرح لنا ابن عبد الملك أسباب ذلك فيقول إن مملكة آل عبد المؤمن أخذت فى الاختلال فى عهد هذا الخليفة يسبب عكوفه على راحته وإعراضه عن تدبير أمور الدولة وتفويض النظر فى الأمور كلها إلى وزرائه وحاشيته حتى ضاعت مصالح الناس وكثر الساعون بالفساد وانتشر فى أقطار المغرب ونواحى مراكش قطاع الطرق وتفاقم سوء الحال بعد أن أدرك الفساد حاشية المستنصر ومدبرى سياسته فقد كان كبير وزرائه أبو سعيد ابن جامع يقاسم أولئك اللصوص وقطاع الطرق ما ينتهبونه من التجار والمسافرين . ولما تمادى هذا الفساد أشار أبو الحسن بن القطان على الوزير بإنفاذ جيش إلى بعض نواحى مراكش لردع من نجم به من أهل البغى ، فتقاعس الوزير واعتذر بخلو بيت مال المسلمين . وحينئذ اقترح ابن القطان أن يُفْرَضَ على أغنياء مراكش قدر من المال . فأبى الوزير أن يفعل وقال إن ذلك سيوحش الناس ويخيفهم ، وحينئذ عرض أبو الحسن أن يكون الضامن لاستخراج ذلك المال وأن يقوم هو نفسه بالوساطة فى ذلك فيقوموا بدفع ما يتقرر عليهم متبرعين طائعين . واغتنم الوزير مقال أبى الحسن فأباح له الاضطلاع بذلك حتى يوقع كراهية ابن القطان فى قلوب أهل مراكش . وشرع هذا فى استخراج ما ضمنه من أموال فرفض التجار النزول عن شىء من أموالهم ، وشاع الخبر بين أهل مراكش فكرهوا أبا الحسن بسببه . ثم أشار ابن القطان على المستنصر بمشاطرة وجوه دولته أموالهم والإيقاع بهم فزاد بغضهم له ، وبلغ الأمر بهم أن تواطئوا مع أحد أطباء المستنصر فعمل على سمه . وقبل ذلك كانت واقعة العثمانى وابنه اللذين نهض ابن القطان بمحاكمتهما والاستيلاء على دار العثمانى بعد قتله . فكان ذلك أيضا مما زاد فى كراهية الناس له .

على أنه مع ذلك ظل قوى النفوذ خلال هذه الحقبة الطويلة ، ويستوقف نظرنا فى ترجمة أبى الحسن بن القطان ما يذكره كل من عرضوا له من

أنه « رأس طلبة العلم بمراكش ونال بخدمة السلطان دنيا عريضة » . فرياسته للطلبة فى مراكش تحتاج إلى بعض التفسير . فنحن نعلم أن « الطلبة » كانوا من أهم أركان الدعوة الموحدية فى تنظيم الدولة منذ أن اختط محمد بن تومرت ذلك التنظيم ، وينبغى ألا نفهم من مصطلح « الطلبة » ما نفهم اليوم من أنهم شباب فى مستهل حياتهم الدراسية . وإنما هم طبقة من أعلى طبقات الدعوة الموحدية ، فهم عند ابن اليسع يلون طبقة أهل سبعين أى فى المكان الرابع من درجات الدعوة [1] . وهى إذن فى المكان الثالث عند من لم يروا أمر أهل سبعين صحيحا مثل ابن القطان مؤلف نظم الجمان ، فجعلوا الطلبة يلون أهل العشرة وأهل الخمسين [2] . فقد كان هؤلاء هم عمد الدعوة الموحدية والمبشرين بمبادئها كما يتبين من النصوص الموحدية . وكان ابن تومرت يعنى بتوجيههم إلى قبائلهم حتى يوطدوا أسس الدعوة [3] . كما كان يهتم بتعليمهم وتربيتهم وإعدادهم لعملهم الدعائى منذ نعومة أظفارهم أى منذ أن يصبحوا « حفاظا » . والحفاظ هم « صغار الطلبة » ، ومنهم تتألف الطبقة التى تلى « الطلبة » مباشرة [4] . وكثيراً ما كان الإمام الموحدى يوجه إليهم رسائل يبثها الخطوط العامة لسياسته وما ينبغى أن يتبعوه فى أعمال الدعاية والحفاظ على مصالح الدولة [5] . ونحن نرى

---

1) انظر نظم الجمان ص 82 .

2) نظم الجمان ص 83 .

3) انظر إشارة البيذق إلى إرسال محمد بن تومرت « طلبة الموحدين إلى قبائلهم » فى سنة 522 هـ . فى أخبار المهدى ص 132 .

4) نظم الجمان ص 82 وص 179 ؛ والحلل الموشية ص 109 (تحقيق الدكتور سهيل زكار والأستاذ عبد القادر زمامة ، الدار البيضاء 1979) ؛ وانظر تعليق الدكتور أحمد مختار العبادى فى مقاله الذى سبقت الإشارة إليه عن الحلل الموشية ص 107 .

5) انظر مجموع الرسائل الموحدية ص 61،11،1 (إلى طلبة سبتة) ؛ ونظم الجمان ص 188 (إلى طلبة الأندلس) ؛ ومجموع الرسائل الموحدية ص 5 (إلى طلبة صنهاجة تاسغرت) ؛ وابن صاحب الصلاة : المن بالإمامة (تحقيق الدكتور عبد الهادى التازى ، بيروت 1964) ص 307 (من يوسف بن عبد المؤمن إلى جميع الطلبة والأشياخ والعمال من الموحدين ببلاد العدوة والأندلس) .

من بين « طلبة » الموحدين رجالاً وصلوا إلى أرقى المناصب وأعزها على الإمام ، نذكر منهم أبا محمد عطية المنجصى الذى أرسله ابن تومرت إلى غجدامة ، فقتله أهلها ، واعتبره ابن تومرت شهيداً فاستباح بذلك دماء هذه القبيلة وأموالها [1] . ومنهم فى أيام عبد المؤمن الخطيب أبو الحسن الإشبيلى الذى يسميه ابن صاحب الصلاة « شيخ طلبة الحضرة » وكان عالى المرتبة لدى عبد المؤمن وابنه يوسف ، وكان يسمع الطلبة « عقيدة التوحيد » و « أعز ما يطلب » لمحمد بن تومرت ويتولى لهم شرح غامضها وتقريب معانيها [2] ، وأبو بكر بن ميمون القرطبي الذى ولى القضاء لعبد المؤمن والتدريس لطلبة مراكش [3] ، والخطيب أبو محمد عبد الله ابن جبل الذى ولى الكتابة والخطابة لعبد المؤمن [4] .

ومن هذا نرى أن أبا الحسن بن القطان الكتامى كان من أكبر دعاة الموحدين وأبرز رجال دولتهم ، ولو أننا استعرنا المصطلح الحديث عند الكلام عن رجال الدعوات السياسية أو الدينية لقلنا إنه كان من « العقائدين » الذين أسندت إليهم الدولة الموحدية أرفع مناصبها الدعائية .

وقد وضع ابن القطان قلمه فى خدمة خلفاء الموحدين ، فقد رأينا من بين مؤلفاته رسالة فى « الإمامة الكبرى » ولاشك فى أن لهذه الرسالة صبغة دعائية فى الدفاع عن أحقية بنى عبد المؤمن فى الخلافة ، ويذكر ابن عبد الملك أن من المآخذ التى نعيت عليه غلوه فى آل عبد المؤمن وإفراط تشيعه فيهم ، حتى إنه عد يعقوب المنصور بن يوسف بن عبد المؤمن فى جملة شيوخه الذين ضمنهم برنامجه ، ثم يقول : « وليته لو وقف فى أمره عند هذا الحد ، ولكن تعداه إلى منزلة تفضى بالهاوى منها إلى مقت الله والتعرض لغضبه وعظيم سخطه » ، وذلك أنه حينما ذكر

1) نظم الجمان ص 138 ؛ والبيذق : أخبار المهدى ص 132 ، وابن خلدون : العبر 228/6 .
2) نظم الجمان ص 212 ؛ والمن بالإمامة ص 228 .
3) نظم الجمان ص 212 ؛ والمن بالإمامة ص 226 .
4) نظم الجمان ص 210 ، 212 ؛ والمن بالإمامة ص 231 .

شيخاً من أجل شيوخه وهو أبو القاسم أحمد بن يزيد بن مخلد القرطبى (المتوفى سنة 1228/625) قال إنه لم يذكره باعتبار فضله ولا علمه وإنما لأنه نقل عبارة عن يعقوب المنصور يسجل فيها تاريخ ميلاده ، وعدَّ ابن عبد الملك ذلك من جانب ابن القطان ضربا من الغلو القبيح والتزلف الكريه والإزراء بالعلم وأهله . وينشد ابن عبد الملك فى ترجمته أبياتا لابن القطان فى مدح المنصور وقد وضع فى حجره المصحف الذى يزعمون أنه مصحف عثمان ، يقول فيها [1] :

ألا فاقدروا قدر هذا المقام ... فهذا الإمام وهذا الإمام
إمام المصاحف فى حجر من ... به حفظ الله هذا الأنام
وناهيك من صحف كُرِّمَتْ ... بحجر الكريم سليل الكرام
فطوبى لمن فاز من ذا وذا ... بما فيه حظ ولو بالسلام

وهى أبيات غثة يهولنا فيها ما حشاه بها ناظمها من ملق ونفاق ، ومن غلو فى مدح الخليفة يصل إلى حد الخروج عن الأدب والاستخفاف بالقيم الدينية ، فهو يقول فى البيت الثالث إن صحف هذا المصحف قد شرفت بوضعها فى حجر يعقوب المنصور !..

ولهذا فإن بعض من لقى أبا الحسن بن القطان كان « لا يرضاه ولا يرى الرواية عنه » [2] ، وينقل ابن عبد الملك عن أحد الزهاد الورعين قوله فى ابن القطان : « ذلك شخص يصارح نفسه فى أن يكون مهلبى الملوك » [3] .

كما يعدد عليه أشياء أخرى أُخِذَت عليه إلى جانب ملقه وتزلفه ، منها إفراط كبره وشدة عجبه حتى إنه كان يترفع أن يبدأ أحداً بالسلام ولا يرده على من يبدأ به ؛ وأنه كان دائم الغض من أهل العلم والإزراء بهم وتتبع سقطاتهم ،

1) الذيل والتكملة 169/8 - 170 .
2) نفس المصدر 171/8 .
3) نفس المصدر 173/8 .

وكان إذا وفد منهم أحد على آل عبد المؤمن أسرع السعى فى قضاء مصالحه حتى يعود إلى بلده فيذيع شكره ، وحرصا على أن يتفرد بالرياسة ؛ ومنها استعماله المسكر وقد صح تناوله إياه وتأوله فيه ، وأخيراً كان من أشنع ما أخذ عليه تجرده لقتل الشيخ العثمانى وابنه المراهق ، واستباحته الاستيلاء على دارهما بعد قتلهما مكافأة لنفسه على تلك المحاولة . ولهذا العثمانى وابنه خبر طويل ساقه ابن عبد الملك بكل تفاصيله . ومجمله أن هذا الرجل كان موثقا شاهداً فى مدينة مراكش وكان له ابن صغير يذكر بذكائه وتصرفه فى العلوم على صغر سنه ، ونقل عن الصبى أنه كان يرى رؤى غريبة ويُكَلَّم بقرائن وَيُنْذَر بإنذارات يقول إنها بواسطة ملائكة تارة وتارة بواسطة أنبياء ، وأن هؤلاء يخبرونه بما يكون فى المستقبل . وانتشر خبر الغلام وتزيد الناس فيه وقيل إنه تنبأ ، فتجرد له أبو الحسن ابن القطان وأمر بإحضاره مع أبيه ، وما زال يناظرهما ويستدرجهما فى الكلام حتى حقق على الصبى تهمة التنبؤ والخروج على السلطان وعلى والده تهمة التستر عليه ، ثم حكم عليهما بالقتل فقدم الغلام وأبوه فقتلا صبراً بالسيف . واستحل ابن القطان بعد ذلك الاستيلاء على دار الرجل وانتقاله إليها بالسكنى إلى أن خرج عن مراكش [1] .

ومن هذا تتضح لنا ملامح شخصية ابن القطان « الأب » ~~~~ فهو رجل لم تمنعه سعة علمه واشتغاله بالفقه والحديث عن ملابسة السلاطين والإقبال على مغانم الدنيا والتزلف المقيت للخلفاء ورجال الدولة والاستهانة بأحكام الشرع فى سبيل تحقيق مآربه . وهو فى جملته نموذج للعلماء الذين تغلب عليهم شهوات الدنيا ويدب الفساد فى أخلاقهم وضمائرهم .

محنته ووفاته :

ويستوقف نظرنا بعد ذلك ما ورد فى ترجمة ابن القطان هذا من أنه « امتحن بالفتنة الحادثة بالمغرب أول سنة 621 ، فخرج من مراكش وعاد إليها

---

1) انظر تفاصيل هذه القضية فى السفر الثامن من الذيل والتكملة ص 179 - 191 .

واضطرب أمره إلى أن توفى بسجلماسة وهو متولى قضائها » . فما هى هذه الفتنة ؟ وكيف كانت ملابساتها ؟ وما دور ابن القطان فى أحداثها ؟

الحقيقة أن سنة 621 (1224) المذكورة كانت فاتحة فترة مشئومة على الدولة الموحدية ، فقد بدأ فيها تصدعها وانهيار بنائها وتكالب أعدائها عليها : من بنى مرين فى داخل أرض المغرب ومن النصارى فى بلاد الأندلس ، هذا فضلا عن الخلاف الناشب فى صميم الأسرة الحاكمة .

وكان يوسف المستنصر بن محمد الناصر بن يعقوب المنصور خامس خلفاء الموحدين قد توفى فى آخر سنة 620 بدون أن يعقب ، فتشاور أهل الحل والعقد بمراكش فى تعيين من يتقلد الأمر بعده ، فأشار بعضهم بتقديم عبد الله العادل بن يعقوب المنصور ، وكان واليا على مرسية بالأندلس ، وأشار آخرون بتقديم عبد الواحد أخى المنصور وكان شيخاً فى الستين من عمره ، وكان مذكوراً فى بيت بنى عبد المؤمن بحزم وجودة رأى ، وكان أبو الحسن ابن القطان شاهداً ذلك المجلس ، فكان من المشيرين بتقليد عبد الواحد ، إذ كان العادل يرمى بالميل إلى البطالة وإيثار الشهوات ، وبدر من ابن القطان تمثل ببيت شعر يعرض فيه بالعادل وحبه للغناء والملاهى ويشيد فيه بتدين عبد الواحد واستقامة خلقه :

إذا رتل القرآن فى جنح ليله « أُبَىُّ بن كعب » لم يُغَنِّ « مخارق »

وانعقد الرأى على تولية عبد الواحد ، غير أنه لم يمض على خلافته شهران (وكان قد بويع فى الرابع عشر من ذى الحجة سنة 8/620 يناير 1224) حتى ثار عليه ابن أخيه العادل فنازعه الخلافة وطاعت له بعض بلاد الأندلس والمغرب ، وما زال حتى تمت له البيعة فى مراكش ، وخلع عبد الواحد بن يوسف ثم قتل بعد ثمانية أشهر من ولايته . ولم يَخْفَ على العادل موقف أبى الحسن ابن القطان وتعريضه به ، فهم بالقبض عليه والإيقاع به ، ثم رعى له قدم انقطاعه إلى أبيه وخدمته له ولأخيه الناصر وابن أخيه المستنصر ، فكف عنه ولكنه صرفه عن الدخول إلى القصر وحضور مجالس « الطلبة » ، واتفق آنذاك أن العادل نكب وزيره ابن أبى عمران التينملى